

هـ/ج

الجمهورية التونسية

وزارة العدل وحقوق الإنسان

محكمة التعقيب

عدد القضية 179

* تاريخ القرار : 26 جوان 2007

الحمد لله وحده.

باسم الشعب

اصدر مجلس تنازع الاختصاص القرار التالي:

بعد الاطلاع على ملف القضية عدد 40745 المنشورة امام محكمة

الاستئناف بتونس بين :

العروسي والصادق ابناء الشاذلي بن عمر بن عثمان الوائلي من جهة

والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه من جهة اخرى .

وبعد الاطلاع على القرار الوقي الصادر عن محكمة الاستئناف بتونس بتاريخ

30 نوفمبر 2006 تحت عدد 40745 والقاضي بارجاء النظر في القضية واحالة

ملفها على مجلس تنازع الاختصاص للبت في مسالة الاختصاص الحكمي.

وبعد الاطلاع على بقية الوثائق المظروفة بالملف .

وبعد الاطلاع على قرار رئيس مجلس تنازع الاختصاص المؤرخ في

08 ماي 2007 والمتعلق بتعيين السيدة حسبية العربي عضوا مقررا لتهيئة القضية

واعداد بحث في الموضوع .

وبعد الاطلاع على تقرير العضو المقرر المؤرخ في تاريخه والذي ضمنه ملحوظاته بشاها .

وبعد الاطلاع على القانون الاساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 03 جوان 1996 والمتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الادارية واحداث مجلس تنازع الاختصاص.

وبعد المفاوضة القانونية بحجرة الشورى صرح بما يلي:

I/ من الوجهة الواقعية:

حيث اتضح من القرار الوقي المشار اليه اعلاه قيام الطالبين اعلاه ضد الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وضد بقية ورثة الشاذلي وائلي عارضين ان المطلوبة تحوزت تحوزا وقتيا لارض على ملكهما على الشيع مع بقية الورثة وهي جميع العقار المسمى قمر 32 موضوع الرسم العقاري عدد 505494 تونس س2 والكائن بمشيجة بئر بورقية والمتكون من القطعة عدد 446 وقد تحوزت الشركة المطلوبة وقتيا بموجب قرار والاذن بالحوز الوقي عن وزير الفلاحة في 1998/11/16 وتمثلت الاشغال في حفر ومد قنوات مياه وفي حفر بئرين عميقين وبناء عليه فقد طلبا تكليف ثلاثة خبراء مختصين في الفلاحة وقيس الاراضي والحساب لتحديد المساحة التي تحوزت بها المدعى عليها وتقدير قيمتها الواقعية مع بقية الطلبات المالية المضمنة بالعريضة .

وحيث اصدرت المحكمة الابتدائية بتونس حكمها بتاريخ 2005/1/29 تحت عدد 29354 والقاضي ابتداءيا برفض الدعوى وابقاء مصاريفها محمولة على القائم بها .

فاستأنفه المدعيان متمسكين بالطلبات الواردة بعريضة الدعوى فدفعت الشركة المستأنف ضدها بمذكرة مستقلة مقدمة بجلسة يوم 2006/10/26 بعدم

الاختصاص الحكمي للقضاء العدلي استنادا الى كونها ولان كانت مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية وخاضعة للتشريع المتعلق بالشركات التجارية حسب القانوني عدد 22 لسنة 1968 المؤرخ في 1968/7/2 والنصوص المنقحة له، فان تدخلها لتركيز المنشآت المائية واستغلالها وصيانتها وحفظها يكتسي طابعا اداريا يندرج في اطار المرفق العام وبالتالي فان المسؤولية المتولدة عنه تكون ذات صبغة ادارية وخاضعة لاختصاص المحكمة الادارية وذلك عملا باحكام الفصل الاول من القانون الاساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 1996/6/3 وطلبت ارجاء النظر في القضية واحالة ملفها على مجلس تنازع الاختصاص للبت في مسالة عدم اختصاص المحاكم العدلية بالنظر وذلك طبقا لاحكام الفصل 7 من القانون الاساسي عدد 38 لسنة 1996.

.. وحيث وازاء وجود خلاف حول الاختصاص الحكمي قررت المحكمة المتعهدة بالتزاع ارجاء النظر في القضية واحالة ملفها على مجلس التنازع للبت في موضوع الاختصاص الحكمي.

II / من الناحية الشكلية:

حيث تندرج الاحالة الماثلة في اطار الفصل السابع من القانون الاساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 03 جوان 1996 والمتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الادارية واحداث مجلس تنازع الاختصاص وكانت مستوفية لشروطها الشكلية مما يجعلها مقبولة من هذه الناحية.

III / من حيث القانون:

حيث يتعلق الاشكال المطروح ضمن هذه القضية بتحديد الجهاز القضائي المختص بالنظر في النزاع المتعلق بالتعويض عن قيمة عقار تم التحويز به مؤقتا من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لتمرير قنوات وحفر بئرين في نطاق المرفق العام.

حيث لا جدال ان الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه قد وضعت يدها على عقار المدعين وتحوزت به.

وحيث لا خلاف كذلك ان وضع اليد لم يكن بمقتضى امر انتزاع مما يخرج الدعوى من طائلة الاحكام الانتقالية للقانون عدد 26 لسنة 2003 المؤرخ في 14 افريل 2003 والمتعلق بتنقيح واتمام القانون عدد 85 لسنة 1976 المؤرخ في 11 اوت 1976 والمتعلق بمراجعة التشريع الانتزاع للمصلحة العمومية.

وحيث ومن جهة ثانية فان المالكين لم يفوتوا بالتراضي في العقار موضوع النزاع الى المدعى عليها .

وحيث وطالما كان الامر كذلك فان الدعوى تتعلق باستيلاء على عقار من طرف الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في نطاق المصلحة العامة وذلك لتمرير قنوات مياه وحفر ابار وهو بالتالي نزاع يدخل تحت طائلة الفصل الاول من القانون الاساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 03 جوان 1996 والمتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الادارية واحداث مجلس تنازع الاختصاص والذي يقتضي ما يلي : " تختص المحكمة الادارية بالنظر في دعاوى مسؤولية الادارة المنصوص عليها بالقانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في غرة جوان 1972 بما في ذلك الدعاوى المتعلقة بالاستيلاء على العقارات " .

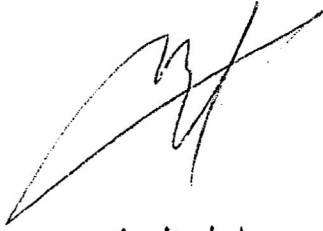
وحيث وطالما كان الامر كذلك فان النزاع يكون معقودا للبت فيه من جهاز القضاء الاداري.

ولهذه الاسباب

قرر المجلس ان التراع المعروض على نظره من اختصاص جهاز القضاء الاداري.

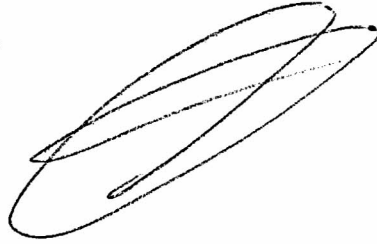
وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم الثلاثاء 26 جوان 2007 عن مجلس تنازع الاختصاص المتركب من رئيسه السيد محمد اللجمي الرئيس الاول لمحكمة التعقيب وعضوية السيدتين حسية العربي وسرية الجازي والسادة محمد الفخفاخ ومحمد فوزي بن حماد والحبيب جاء بالله وجمعة محمود وبحضور كاتب الجلسة السيد جلول العرفاوي.

كاتب الجلسة



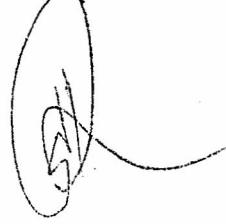
جلول العرفاوي

العضو المقرر



حسية العربي

رئيس المجلس



محمد اللجمي